منظمة العفو الدولية تصدر دليلاً إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
بمناسبة ذكراها العشرين

في الذكرى العشرين لإنشاء اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة الأفريقية)، المصادف O نوفمبر/ تشرين الثاني OMMT، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً بعنوان: دليل إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بهدف تعظيم مشاركة منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في عمل اللجنة الأفريقية.

فقد أُنشئت اللجنة الأفريقية في O نوفمبر/تشرين الثاني NVUT لمراقبة مدى تقيُّد الدول الأطراف بواجباتها بمقتضى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وتعزيز إجراءات تنفيذ الميثاق على الصعيدين الوطني والإقليمي. وعلى الرغم من محدودية ما بين يديها من موارد بشرية ومادية ومالية، فإن اللجنة الأفريقية تواصل القيام بدور مهم في تعزيز حقوق الإنسان في العديد من بلدان أفريقيا وفي حمايتها.

إن صلاحيات اللجنة الأفريقية البعيدة المدى قد فتحت الأبواب أمام دعاوى حقوق الإنسان، حيث يشارك العديد من منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان، على نحو نشط في عمل اللجنة ويسهم في هذا العمل. بيد أنه وعلى الرغم من ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية في القارة الأفريقية، وتنامي رصيد اللجنة الأفريقية من الفقه القانوني، إلا أن الاستفادة منها وتشغيلها من جانب المنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية تظل دون المستوى المطلوب.

ويرمي دليل إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى تجسير هذه الفجوة وإلى فتح الآفاق أمام مشاركة أعظم من جانب المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان في عمل اللجنة الأفريقية. ويعرض الدليل خطوة فخطوة توضيحاً لأسلوب عمل اللجنة الأفريقية وللسبل التي يمكن للمنظمات غير الحكومية والناشطين انتهاجها لدخول عالم اللجنة الأفريقية واستخدامها من أجل الارتقاء بعملها في ميدان حقوق الإنسان. والدليل وثيقة مرافقة لوثيقة أخرى هي دليل إلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (رقم الوثيقة: IOR OMMS/ MMR/ SP)، الذي يوضح بدوره وبعبارات بسيطة الحقوق والحريات التي يكفلها الميثاق الأفريقي.

إن منظمة العفو الدولية تعتقد أن الخبرات التي لا تضاهى للمنظمات غير الحكومية العاملة في أفريقيا، بصلاتها المنتظمة مع الواقع ومعارفها المباشرة للأوضاع على الأرض، تجعل منها شريكاً لا غنى عنه في توفير المعلومات للجنة الأفريقية. وبالمثل، فإن قرارات اللجنة الأفريقية وتوصياتها ومقرراتها يمكن أن تمنح المصداقية الرسمية لحملات المنظمات غير الحكومية ودعاواها.
وتأمل منظمة العفو الدولية في أن يخدم الدليل غرض التوعية بصلاحيات اللجنة الأفريقية وأن يساعد العديد من المنظمات غير الحكومية على مقاربة اللجنة لما فيه صالح ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومن أجل إنصافهم. بيد أنه وحتى تتمكن اللجنة الأفريقية من التجاوب الفعال وبصورة كفؤة مع عبء العمل الهائل الملقى على عاتقها، فإن من الأهمية بمكان أن يعمل الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء على تعزيز الموارد البشرية والمادية والمالية للجنة. ومن المهم كذلك أن تبدي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إرادة سياسية كافية بتقديم تقارير تفصيلية وفي الوقت المناسب إلى اللجنة الأفريقية عن كيفية تنفيذها لأحكام الميثاق الأفريقي، وبتنفيذ قرارات اللجنة في بلدانها .

خلفية
أُنشئت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التي وُضع تصورها الأولي في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، في NVUT بغرض مراقبة تقيد الدول الأطراف بواجباتها بمقتضى الميثاق، وتعزيز عملية التنفيذ الكامل لأحكام الميثاق على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومنذ إنشائها، عملت اللجنة الأفريقية مع المدافعين عن حقوق الإنسان ومع المنظمات غير الحكومية على وضع صلاحياتها موضع التطبيق. كما أسهمت اللجنة في تنمية الفقه القانوني في مضمار حقوق الإنسان، ولا سيما في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفضلاً عن ذلك، فقد تم تبني اتفاقيات تعنى بجوانب خاصة لحقوق الإنسان والشعوب من قبيل "البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا"، وكذلك "الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته". كما جرى تبني "البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ا MQ?خاص بإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب". وقد استُكمل الآن إنشاء المحكمة الأفريقية، مع دخول هذا البروتوكول حيز النفاذ وانتخاب قضاة المحكمة وإقرار ميزانيتها. وقد اتُّفق على أن يكون مقر المحكمة في أروشا، بتنـزانيا. وستقوم المحكمة بإكمال دور اللجنة، بما في ذلك عن طريق نظر الحالات الفردية لانتهاكات حقوق الإنسان، وستكون قادرة على إصدار قرارات ملزمة قانونياً وقابلة للتنفيذ.

إن الميثاق الأفريقي يوفر للمنظمات غير الحكومية فرصة لعب دور مهم في التنفيذ الفعال للنظام الأفريقي لحقوق الإنسان، ولا سيما في مجال العمل التعزيزي والحمائي للجنة الأفريقية. وعلى سبيل المثل، تتضمن صلاحيات اللجنة الأفريقية، كما نص عليها الميثاق الأفريقي: "تشجيع المؤسسات الوطنية والمحلية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب"، و"التعاون مع المؤسسات الأفريقية والدولية الأخرى المعنية بتعزيز وحماية" هذه الحقوق.

وقد دأبت منظمة العفو الدولية على دعم عمل اللجنة الأفريقية، وحثت حكومات الدول الأفريقية تكراراً، على أن تعمل منفردة وبصور جماعية، من خلال هيئات اتخاذ القرار الرئيسية في الاتحاد الأفريقي، على دعم اللجنة الأفريقية سياسياً ومالياً حتى تكون أكثر قدرة على وضع صلاحياتها بمقتضى الميثاق الأفريقي موضع التطبيق.

للاطلاع على النسخة الكاملة من دليل إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، يرجى زيارة الموقع:
http://web.amnesty.org/library/index/engior630052007